

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٠ يناير ٢٠٠٥

## الكويز تخلق تحديا جديدا أمام الصناعة المصرية

تمثل اتفاقية الكويز أحد اشكال الترتيبات التفضيلية من جانب واحد والتي بمقتضاها تمنح الحكومة الامريكية معاملة تفضيلية من جانب واحد لجميع المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) وتشمل هذه المعاملة التفضيلية حرية النفاذ الفوري لجميع المنتجات المصنعة بتلك المناطق المؤهلة الى السوق الامريكي دون تعريفه جمركية أو حصص أو أية قيود مادامت تلتزم هذه المنتجات بقواعد المنشأ التي تقضى بادخال نحو ١١.٧٪ مدخلات اسرائيلية من سعر بيع المصنع في الصناعة المصرية القابلة للتصدير للسوق الامريكي.

### د. محمود عبدالحافظ محمد

مدرس الاقتصاد المنتدب بتجارة عين شمس والخبير المصرفي

. أن التأثيرات الايجابية للاتفاقية محدودة جدا بل تكاد تكون هامشية.  
- سيقوم الجانب الاسرائيلي باستيراد مستلزمات الانتاج من دول جنوب شرق اسيا واعادة تصديرها اليها مرة أخرى بأسعار مرتفعة.  
- الهدف الرئيسي الواضح من الاتفاقية هو دمج الاقتصاد الاسرائيلي في اقتصاد الدول العربية بمنطقة الشرق الاوسط بعد شعورها بالعزلة بعد الانتفاضة الفلسطينية.  
وبما اننا نستهدف من وراء هذه الاتفاقية مصلحتنا الاقتصادية - لذا نرى أن هذه الاتفاقية تخلق تحديا جديدا أمام الصناعة المصرية والتي يجب أن تطور من نفسها لزيادة قدرتها التنافسية من خلال وضع رؤية جديدة لتحديث الصناعة المصرية بالاضافة الي تفعيل دور كل من منظمات الاعمال والقطاع الخاص ومسئولي الحكومة لاجتياز هذه المرحلة الصعبة والوصول الي تحديث افضل لصناعاتنا المصرية فلا يعقل أن يكون هناك رجال صناعة لا يعلمون التفاصيل الكاملة عن تلك الاتفاقية وما هي الاجراءات والاسس المنظمة لكيفية استيراد المكونات الاسرائيلية لاستيفاء شرط الكويز مما يجعلهم عرضة لابتزاز من الجانب الاسرائيلي وخضوعهم لشروط شبه احتكارية.  
فالمشكلة التي تواجهنا ليست تطبيق الكويز في حد ذاتها وانما عدم قدرة بعض مصانعنا علي الاستجابة للاسواق الخارجية المفتوحة امامها بالمواصفات المطلوبة، والتخوف المطروح علي الساحة حاليا هو أن تقتصر استفادتنا من هذه الاتفاقية علي قيمة مضافة صغيرة تنحصر في مرحلة الحياكة وعدم الاستفادة من هذه الاتفاقية

ويشمل السلع القابلة للتصدير وفقا لهذه الاتفاقية جميع المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة (الصناعات الغذائية، المنسوجات، الملابس، الاثاث والصناعات المعدنية.. الخ) سواء كانت منتجة من خلال مصانع قطاع اعمال عام أو قطاع خاص أو صناعات صغيرة أو متوسطة - وقد تناول الكثير من الخبراء هذه الاتفاقية فمنهم من أيد هذه الاتفاقية وافترض في التفاؤل من خلال استعراضهم للنتائج الايجابية التي يمكن أن تحققها اتفاقية الكويز للاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة تتمثل في الآتي:  
- زيادة الصادرات المصرية الي السوق الامريكي لتصل الي نحو ٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.  
- تفادي فقدان نحو ١٥٠ الف فرصة عمل كما هو متوقع عند الغاء نظام الحصص بحلول عام ٢٠٠٥ بالاضافة الي خلق مايقرب من ٢٥٠ الف فرصة عمل جديدة.  
- تعد اتفاقية الكويز خطوة نحو اقامة منطقة حرة مع أمريكا في المرحلة القادمة.  
- خفض تكلفة المنتجات المصدرة لأمريكا حيث سيتم الغاء الرسوم الجمركية علي حصص التصدير التي كانت تتراوح ما بين ١٥٪ - ٣٥٪  
ومنهم من عارض بشده هذه الاتفاقية لجرد اشتراك اسرائيل في هذه الاتفاقية عن طريق ما يتم استيراده من مدخلات اسرائيلية في أي صناعة يتم تصديرها للسوق الامريكي تصل نسبتها الي ١١.٧٪ دون أن يقدموا فكرة جديدة أو بديل عن هذه الاتفاقية وقد بالغ البعض الآخر من سلبيات هذه الاتفاقية علي مصر عند تطبيقها والتي تتمثل في الآتي:

فى تحديث مصانعنا بالمواصفات العالمية المطلوبة  
لجنى ثمارها وتحقيق اكبر قدر ممكن من القيمة  
المضافة التى سوف تعود علي اقتصادنا القومى  
نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقية.

من هنا تأتى أهمية تحديث صناعتنا الوطنية  
لزيادة قدرتها التنافسية علي الساحة العالمية من  
خلال تطوير نفسها وصولاً الي نهضة صناعية  
شاملة تعتمد علي تحسين جودتها وانخفاض  
تكلفة منتجاتها بالإضافة الي المهارة التسويقية  
العالمية وهدف رضاء العميل لزيادة تواجدها فى  
الاسواق العالمية.

فالوضع الراهن للصناعة المصرية يتمثل فى أن  
هناك شركات أخذت المبادرة وخرجت الي العالمية  
دون انتظار لتوقيع الاتفاقية ، وشركات أخرى  
بدأت تأخذ الطريق إلا أن معظم مصانعنا تواجه  
تحدياً يتحتم علي رجال الصناعة المصرية  
مواجهته فى المستقبل وهو زيادة قدرتها  
التنافسية علي المستوى العالمى.

فالجميع يجب أن يشترك فى تحقيق هذه  
النهضة الصناعية لكي يمكننا الاستفادة من هذه  
الاتفاقية بقدر كبير مما يعود علي اقتصادنا  
الوطنى بمزيد من الرخاء دون انتظار لاستثمارات  
اجنبية تأتى من الهنود أو الاوروبيين لقطع ثمار  
هذه الاتفاقية ونحن ننظر اليهم فى صفوف  
المتفرجين.